السياق الأورو-متوسطي الجديد: أي اتجاه للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي؟

الأستاذ رشيد الحديقي.

مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (الرباط)

مقدمة

في عام 2004، أصبحت سياسة الجوار الأوروبية الإطار السياسي الذي يهيئ المشهد لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه. تم إطلاق هذا الإطار السياسي في سياق من الاستقرار النسبي والسلام في الدول المجاورة لأوروبا، في وقت حيث كان الاتحاد الأوروبي يعيد رسم حدوده من خلال التوسعة الكبيرة في عام 2004. ورغم هذا فإن سياسة الجوار الأوروبية كان محكوماً عليها بمواجهة مجموعة واسعة من الصراعات، والأزمات، بل وحتى الحروب. ولم يواجه أي إطار سياسي آخر في الاتحاد الأوروبي هذا القدر من التحديات عبر الزمن وقطاعات السياسة. وبعد مرور عشرين عامًا، يكشف مسح يوروميسكو عن خيبة أمل واسعة النطاق بشأن فعالية تأثير سياسة الجوار الأوروبية على المجالات ذات الأولوية لتفاعلات الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي. خيبة أمل تقترن بالحاجة الملحوظة إلى تغيير سياسة الجوار الأوروبية الحالية، إما من خلال مراجعة أخرى لها أو من خلال تجديدها بالكامل كإطار سياسي. كيف وصلنا إلى هنا؟ وماذا يمكننا أن نفعل لإعادة إطلاق سياسة الجوار الأوروبية؟

تتكشف ديناميكية البحر الأبيض المتوسط في ظل صدمة جيوسياسية وجيو-اقتصادية كبرى، في أعقاب التأثيرات المجمعة لأزمة جائحة كورونا (كوفيد 19)، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتنافس الصيني- الأميركي. ومن بين العواقب الواضحة لذلك التحول في النماذج التي شكلت حتى الآن العلاقات الدولية، وبالتالي المعايير الأوروبية المتوسطية. العولمة الليبرالية وما يترتب عليها من ترابط طبيعي تواجه على نحو متزايد صعود ممارسات الحماية والتدخل الجديدة. يبدو أن الاقتصاد السياسي العالمي قد أعيد تشكيله حول مفاهيم غامضة وغير دقيقة مثل السيادة والأمن الاقتصادي، والاستقلال في مجال الطاقة، والاستقلال الاستراتيجي.

تتكشف ديناميكية البحر الأبيض المتوسط في ظل صدمة جيوسياسية وجيو-اقتصادية كبرى، في أعقاب التأثيرات المجمعة لأزمة جائحة كورونا (كوفيد 19)، والحرب بين روسيا وأوكرانيا، والتنافس الصيني- الأميركي.

يهدف هذا المقال إلى رسم صورة للديناميكيات الجديدة التي نعتقد أنها ذات صلة بالحوار الأورو-متوسطي بشكل عام، وبتحديث الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي بشكل خاص: 1) اتجاه الحماية الجديد في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي؛ 2) التهديدات والمخاطر متعددة النطاق في البحر الأبيض المتوسط؛ 3) التغيير المستمر في الوضع الجيوسياسي الراهن؛ 4) الطموحات المغربية الجديدة.

الاتجاه الحمائي الجديد في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي

تكافح العولمة الليبرالية من أجل تحمل العواقب الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية لجائحة كورونا كوفيد19-، والحرب في أوكرانيا، والمنافسات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، وربما بين الغرب والجنوب العالمي. إن الحمائية الجديدة، والتدخل، والسيادة المعيارية و/أو القضائية خارج الحدود الإقليمية هي اليوم السمات المميزة لمجال جديد يتغير فيه الحفاظ على الأسواق المفتوحة من خلال قضايا تعتبر أكثر أهمية، مثل الأمن الاقتصادي، واستقلال الطاقة، ومرونة سلسلة التوريد، أو التفوق التكنولوجي.

في هذا السياق، يتبنى الاتحاد الأوروبي، الذي يشعر بالقلق إزاء اعتماده الاقتصادي على الصين والسياسة التجارية للولايات المتحدة (قانون الحد من التضخم)، حزمة من التدابير اعتبارًا من عام 2022 فصاعدًا والتي لن يكون لها أي تأثير على شركائه في البحر الأبيض المتوسط: ضريبة الكربون؛ قانون مكافحة إزالة الغابات؛ وقواعد مكافحة الإعانات الأجنبية؛ وأداة مكافحة الإكراه؛ والخطة الصناعية للميثاق الأخضر؛ والتوجيه الخاص بواجب رعاية الشركات للعمل بشكل عادل ومستدام عبر سلسلة القيم الخاصة بها. وتكشف هذه التدابير عن عامل تم الاستهانة به لفترة طويلة: وهو ثقل القانون والمعايير القانونية في السياسة التجارية الأوروبية. لقد أصبح الاتحاد الأوروبي قوة تصدر المعايير والأحكام القضائية، والتي يهدد بعضها بالإضرار بمصالح دول ثالثة.

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي قوة تصدر المعايير والأحكام القضائية، والتي يهدد بعضها بالإضرار بمصالح دول ثالثة.

تنبثق من هذا الوضع الجديد ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- يؤدي التحول في درجة انفتاح الاتحاد الأوروبي إلى استراتيجية جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف، واتفاقيات التجارة الثنائية، والتدابير التجارية الأحادية. وهذا يعني أن المفاوضات المستقبلية ستحتاج إلى إجماع اقتصادي وسياسي جديد بينما يظل الاعتماد الاقتصادي المتبادل الثنائي (1+1) و/أو الإقليمي (12+1) هو الهدف النهائي الذي يسعى إليه الشركاء. وعلى هذا النحو، يرسل مسح يوروميسكو إشارة مهمة، وهي أن 54% من المغاربة يقدرون مساهمة سياسة الجوار الأوروبية في التكامل الاقتصادي (انظر الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: لقد تم تصميم سياسة الجوار الأوروبية قبل 20 عامًا. وأصبحت الإطار الهيكلي للعلاقات الأورو-متوسطية. منذ ذلك الحين، إلى أي مدى تعتقد أنها أثرت بشكل فعال على المجالات التالية؟ (المشاركون من المغرب)

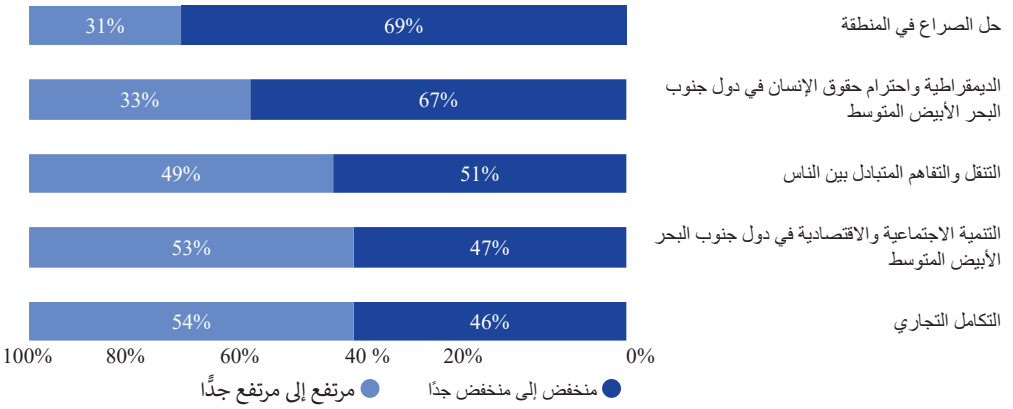

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

- في الواقع، فإن الاستئناف في نهاية المطاف للمفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة العميقة والشاملة (DCFTA) بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والتي تم تعليقها في عام 2014، يجب أن يأخذ في الاعتبار ثلاثة تحديات: 1) إدراج تدابير تنظيمية أوروبية جديدة؛ 2) الأولويات والتوجهات الاقتصادية الجديدة للمغرب. 3) وزن الاختصاص القضائي الأوروبي خارج الحدود الإقليمية. وتزداد أهمية هذه العوامل لأنها تؤثر على جميع الاتفاقيات التي سبق أن وقعها الطرفان. فأولا، سوف تتطلب ضريبة الكربون، والإعانات الأجنبية، ومكافحة الإكراه، والميثاق الأخضر، والمسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع أنحاء سلسلة القيم الخاصة بها بذل جهد هائل للتقريب بين المعايير، دون أي تردد من جانب المغرب. ثانيا، يجب أن تتكيف الاتفاقية المستقبلية مع التغيرات في الاقتصاد الوطني، بحيث يكون تأثيرها مضمونا على النسيج الإنتاجي الوطني والقطاع الاجتماعي والاقتصادي. وأخيرا، فإن أحكام المحكمة الأوروبية بشأن الإقليمية للاتفاقيات الفلاحية والصيد البحري المتعلقة بأقاليم الصحراء تثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل نموذج العلاقات المغربية الأوروبية.

- علاوة على ذلك، أصبحت الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي عالمية على نحو متزايد. وهي لا تغطي المساعدات الاقتصادية فحسب، بل تغطي أيضًا القضايا السياسية مثل الهجرة. وبعد التوقيع على اتفاقيات مماثلة مع تونس وموريتانيا ومصر، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يتفاوض على اتفاقية أخرى مع المغرب. وفي حين يرى البعض أن هذا الاتجاه يمنح الشركاء قدراً كبيراً من النفوذ، نظراً للتوقعات العالية من جانب الأوروبيين بشكل خاص، فإن آخرين يعتقدون أن توسيع المفاوضات من شأنه أن يعرض

أصبحت الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي عالمية على نحو متزايد. وهي لا تغطي المساعدات الاقتصادية فحسب، بل تغطي أيضًا القضايا السياسية مثل الهجرة.

الشركاء لشروط قاسية. وتتضاءل قدرتها التفاوضية بسبب الربط بين المدفوعات المالية بموجب اتفاق الامتثال للالتزامات في مجال مراقبة الهجرة. والواقع أن فائدة هذا النوع من الاتفاقيات هي التي تثير المشاكل بقدر أقل من المخاطرة المتمثلة في قيام البلدان الشريكة بإحلال مصالح تجارية معينة مقابل المساعدات المالية.

التهديدات والمخاطر متعددة النطاق في البحر الأبيض المتوسط

لقد كان فهم التهديد وتحديد موقعه موجهًا دائمًا نحو الشاطئ الجنوبي، الذي يُنظر إليه على أنه المصدر الوحيد لعدم الاستقرار. لكن الوضع الجيوسياسي والأمني الجديد يقوض هذا اليقين، حيث تغيرت طبيعة وجغرافية التهديد.

إن أكبر جهود التسوية تتلخص في إعادة تعريف العلاقات بين الضفتين استناداً إلى القواعد الجديدة للتهديد في البحر الأبيض المتوسط. لقد كان فهم التهديد وتحديد موقعه موجهًا دائمًا نحو الشاطئ الجنوبي، الذي يُنظر إليه على أنه المصدر الوحيد لعدم الاستقرار. لكن الوضع الجيوسياسي والأمني الجديد يقوض هذا اليقين، حيث تغيرت طبيعة وجغرافية التهديد. واليوم، يمكننا أن نتحدث بشكل مشروع عن تهديد متعدد النطاق.

نشأت الحرب في أوكرانيا والصراع على النفوذ بين روسيا والدول الغربية في وقت أصبح فيه الوضع الجيوسياسي العالمي متوتراً للغاية بسبب ثقل التنافس الصيني-الأمريكي. يعاني البحر الأبيض المتوسط من عواقب هذا الصراع على النفوذ، سواء من حيث الوضع أو المهمة. خلال الحرب الباردة، تمت الإشارة إليه على أنه «الجناح الجنوبي» لحلف شمال الأطلسي لدوره الاستراتيجي في نظام الدفاع المضاد للسوفييت التابع للحلف، تمامًا كما كان أحد أعمدة نظام الدفاع السوفييتي. واليوم، وبعد عدة سنوات من الفراغ الاستراتيجي، تؤكد كل الدلائل عودة البحر الأبيض المتوسط إلى مكانته كمسرح لعلاقات القوة بين حلف شمال الأطلسي وروسيا وتسوية الأوضاع الأمنية. ويمهد الوضع الجديد الطريق لعودة القوة البحرية وتطبيع علاقات القوة في المنطقة، مما يجعل الوضع أكثر صعوبة في التنبؤ.

لا يمتلك الشاطئ الجنوبي حتى الآن نظام إدارة أمنية جماعية قادر على ضمان استجابة موحدة وشاملة للعوامل الجديدة غير المتكافئة «المسببة للأزمات». ولا يزال عدم الاستقرار السياسي في ليبيا ومنطقة الساحل يشجع على تنقل هذه الشبكات وظهور مناطق معينة «منكوبة»، لا سيما في منطقة الساحل. وتزدهر هذه الشبكات في ممر ضعيف يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي.

وبالتالي فإن استقرار البحر الأبيض المتوسط لم يعد مرتبطا حصرا بالاعتبارات المتأصلة في هذه المنطقة، بل أصبح يعتمد أيضا على استقرار المناطق الطرفية الأخرى في أفريقيا (الشريط الساحلي الصحراوي، والساحل الأطلسي). علاوة على ذلك، فإن التهديد الإرهابي لم يعد يقتصر على الجنوب. كشفت سلسلة الهجمات التي ضربت عدداً من الدول الأوروبية عن مدى وصول السلفيين المتطرفين إلى القارة. ويشكل صعود هذه الشبكات الأوروبية تهديداً لكل من أوروبا وشمال أفريقيا، نظراً لسهولة تحركها بين الضفتين، وخاصة في الاتجاه بين الشمال والجنوب.

عادت تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى وتيرتها المعتادة بعد انتهاء الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كورونا Covid-19. تؤثر التركيبة الديموغرافية المتسارعة، جنبًا إلى جنب مع تغير المناخ (الجفاف) والوضع الاقتصادي الهش بشكل مستمر، على الحياة اليومية للسكان، وتعزز الظروف الملائمة لتدفقات الهجرة، خاصة نحو البحر الأبيض المتوسط وما وراءه. ويتسبب هذا الوضع في ضغوط أمنية في شمال أفريقيا وأوروبا،

خاصة وأن الهجرة السرية أبعد ما تكون عن كونها ظاهرة عابرة يمكن القضاء عليها بوسائل دقيقة للغاية. وبالتالي، عندما توقع أوروبا اتفاقيات الهجرة مع شركائها، فإنها في نهاية المطاف تعالج الأعراض فقط. فضلاً عن ذلك فإن هجرة الأدمغة التي تشجعها سياسات أوروبية انتقائية تعمل على حرمان بلدان الشاطئ الجنوبي، وخاصة المغرب، من القوى الحيوية اللازمة لدعم تنميتها الاقتصادية.

أحد الدروس المستفادة من الوضع الحالي هو الحاجة إلى نموذج سياسي جديد يأخذ في الاعتبار هذه الديناميكيات الداخلية والخارجية الجديدة. وهي قناعة مغربية وفي جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما كشفت نتائج المسح. في الواقع، 69% من المغاربة يدركون أن الصراعات والتنافسات في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتجاوز قدرات آليات التعاون الإقليمي (انظر الرسم البياني 1).

الوضع الجيوسياسي الراهن في منطقة البحر الأبيض المتوسط آخذ في التغير

تعمل التوترات العالمية على تسريع إعادة توزيع الخرائط الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية. تكتونية الصفائح الجيوسياسية جلبت إلى سطح البحر الأبيض المتوسط قوى تتحدى التفوق الأوروبي والأمريكي في المنطقة.

تعمل التوترات العالمية على تسريع إعادة توزيع الخرائط الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية. منذ عام 1990، تنظيم البحر الأبيض المتوسط، من خلال التعاون والسيطرة على العنف، كان وسيظل غربياً. ومع ذلك، فإن تكتونية الصفائح الجيوسياسية جلبت إلى سطح البحر الأبيض المتوسط قوى تتحدى التفوق الأوروبي والأمريكي في المنطقة:

- تعمل عودة روسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط وصعود قوة الصين في المنطقة ككل على خلق ديناميكية جديدة مشحونة بالقيود والفرص المتاحة للبلدان الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.
- مكانة تركيا كلاعب رئيسي ومنظم على مسرح البحر الأبيض المتوسط.
- أظهرت تطورات الوضع الليبي كيف أن ركود الأزمة وعدم تماسك القوى الأوروبية قد فتح الطريق أمام العديد من اللاعبين الذين أصبحوا الآن جزءاً من الحل (روسيا ودول الخليج وغيرها). فبعدها الاستراتيجي (التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي) وآثارها تتجاوز قدرات الجامعة العربية، واتحاد المغرب العربي، والمؤسسات القارية (الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي). ومنذ ذلك الحين، وقعت البلاد والمنطقة في لعبة قوى متناقضة.
- يظل الأمن والاستقرار في المنطقة الأورو-متوسطية مرتبطين بشكل وثيق بنتيجة الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. لا شك أن مركزية هذه القضية ليست جديدة، لكن الحرب في غزة تنبؤ بتغيير في تمثيل هذا الصراع. من الآن فصاعدا، لم تعد تصورات الصراع سياسية بحتة؛ فهي مبنية على الهوية، وتتمحور حول قناعات دينية، ويستغلها المتطرفون من كافة الأطراف. واليوم، أصبحت التعبئة الدولية ضرورية أكثر من أي وقت مضى لترسيخ الشرعية الدولية في الشرق الأوسط، من خلال ضمان حق الشعب الفلسطيني في دولة قابلة للحياة.
- أدى تسارع الأحداث منذ 2021 في منطقة المغرب العربي ومضيق جبل طارق إلى قلب الوضع الراهن الذي كان سائدا في المنطقة تماما. الاعتراف الأميركي بالصحراء المغربية، واستئناف العلاقات مع إسرائيل، ورغبة المغرب في الحكم الذاتي الاستراتيجي، كلها عوامل ساهمت في إعادة التركيبة الجيوسياسية لصالح المغرب وإسبانيا.

علاوة على ذلك، من الضروري إضافة الاتجاه الأوروبي الذي لوحظ منذ الربيع العربي (2011)، وهو استبدال الأولوية الديمقراطية بالاستقرار السياسي في العلاقات مع الشاطئ الجنوبي. وهذا التحول، الذي يأخذ في الاعتبار الخوف من رؤية بعض البلدان تنزلق إلى حالة من عدم الاستقرار، يفسر جزئيا الشك الذي أعرب عنه 67% من المغاربة بشأن تأثير سياسة الجوار الأوروبية على ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (انظر الرسم البياني 1).

طموحات المغرب الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية الجديدة

مثل أي مسار، فإن العلاقات المغربية- الأوروبية هي سلسلة من المراحل والفصول، مع إنجازات وتناقضات وقيود تدعو إلى تفكير مشترك في استجابات فعالة لتحسين الشراكة. بالنسبة للمغرب، تشكل العلاقات مع أوروبا رصيدا أساسيا يجب تعزيزه من أجل شراكة جديدة أعمق وأوسع. يمكن استلهام الموقف المغربي من عدة قضايا رئيسية. التحدي الأساسي الذي يواجه السياسة الخارجية للمغرب هو إيجاد أفضل توازن بين إدارة التفاعلات مع الغرب، من ناحية، تحت ثقل التاريخ والجغرافيا، ومن ناحية أخرى، الالتزام بمجتمع الجنوب -الجنوب من حيث المصالح الاقتصادية. هدف المغرب هو بناء و/أو تعزيز روابطه الخاصة بين نموذج الشمال -الجنوب ومحور التعاون بين أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

يقدم عدد من اللاعبين الجدد، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل ودول الخليج وتركيا، آفاقاً جديدة جذابة. وهكذا دخل المغرب عصر الاختيار، وهو ما لا ينبغي تفسيره على أنه انقلاب بنيوي لتوجهاته.

وبهذا المعنى، فإن الولايات المتحدة وأوروبا، رغم شركاتهما الاستراتيجية، لم تعدا الوحيدتين اللتين تمارسان تأثيرا على التوجهات الاستراتيجية للمغرب. تكشف الحرب في أوكرانيا والتنافس الصيني- الأميركي عن ثلاثة خطوط سلوك: 1) تأكيد الذات والسيادة، وهو ما يترجم إلى عملية صنع القرار المستقلة في السياسة الخارجية؛ 2) ترسيخ المكاسب التاريخية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأهمية الشراكة الاقتصادية مع الصين، والتحول نحو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بحثاً عن حدود اقتصادية وسياسية ودبلوماسية جديدة. وعلى هذا فإن المنافسة الاستراتيجية العالمية تعتبر مواتية للغاية، حيث تعمل مشاركة القوى الناشئة على مضاعفة وتنويع الشراكات الدولية. ويقدم بعض اللاعبين الجدد، بما في ذلك الصين والهند والبرازيل ودول الخليج وتركيا، آفاقاً جديدة جذابة. وهكذا دخل المغرب عصر الاختيار، وهو ما لا ينبغي تفسيره على أنه انقلاب بنيوي لتوجهاته.

التحديات هي اقتصادية (الرخاء الاقتصادي للبلاد، سلسلة القيمة العالمية) وجغرافية اقتصادية (مركز اقتصادي ومالي أفريقي فعال). الأول يدعو إلى تعبئة الدولة لتركيز هذا الجزء من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على النظم البيئية الصناعية الرئيسية في البلاد: الأسمدة -الفوسفاتية، والسيارات، والأغذية الزراعية، والملاحة الجوية. وقد تم تعزيز دمج هذه النظم البيئية في سلاسل القيمة العالمية، مما مكن الاقتصاد المغربي من أن يصبح واحدًا من الاقتصادات القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتمتع بمعدل مشاركة في سلاسل القيمة العالمية مماثل - أو حتى أعلى - من البلدان الناشئة مثل روسيا أو الهند أو تركيا. وفي هذا السياق، يجب أن يتم إعادة إطلاق الشراكة على أساس الإنجازات الاقتصادية لسياسة الجوار الأوروبية. وفي الواقع، فإن 59% من المغاربة يقدرون بشكل إيجابي آثار هذه الأدوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب (انظر الرسم البياني 1).

في الوقت نفسه، فإن البعد الجغرافي- الاقتصادي له قيمة إقليمية، لأن المغرب يحتاج إلى عمق جغرافي- اقتصادي، خاصة في شمال -غرب إفريقيا، كبديل للحصار المغاربي. ويؤكد مشروع خط أنابيب الغاز بين المغرب ونيجيريا، والمبادرة الأطلسية لمنطقة الساحل، والفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) هذا التوجه. طموح الدولة هو خلق الظروف المناسبة لتحديد المواقع الجغرافية- الاقتصادية المستقرة بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب، مع مضيق جبل طارق والبنية التحتية للموانئ البحرية والجوية، وأعماق غرب أفريقيا كنقاط تقاطع واتصال. لكن مسألة قدرة المغرب على تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة والدعم السياسي تظل قائمة. وفي حين يبدو التزام الشركاء الخليجيين أمرا مسلما به، فإن التزام أوروبا، من ناحية أخرى، لا يزال بحاجة إلى التفاوض، خاصة بهدف تحديث الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وغني عن القول أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تحتاج إلى أفكار جديدة والتزامات سياسية من أجل تنفيذ خطط العمل بشكل أفضل. وظهرت بعض القيود المؤسسية في تنفيذ مختلف الخطط، التي تم تطويرها على الرغم من ذلك على أساس مبدأ الملكية حول الأولويات المغربية. (الرسم البياني 2).

الرسم البياني 2: س8 : تجسيدًا لهذا الالتزام بالملكية المشتركة، تفاوض الاتحاد الأوروبي بشكل ثنائي مع شركائه حول خطط العمل (حتى عام 2015) وأولويات الشراكة (منذ عام 2015) لتوجيه التعاون الثنائي وخاصة المساعدات المالية.

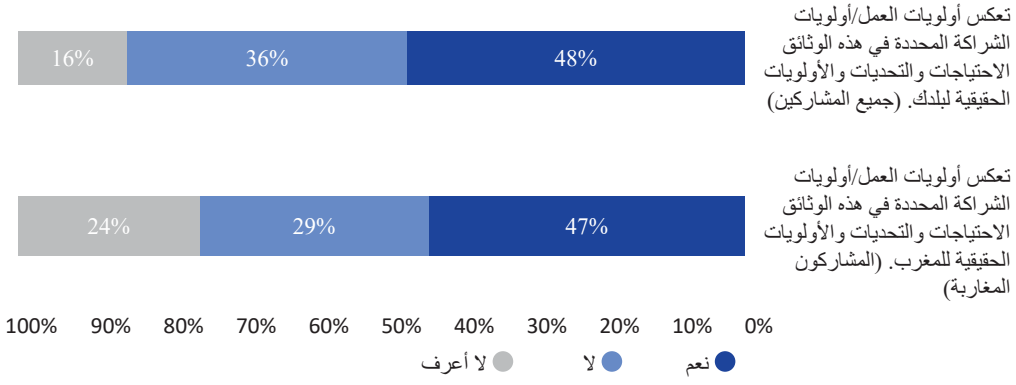

المصدر: تم إعداده بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج المسح الأورو- متوسطي يوروميد الرابع عشر

الخاتمة

العلاقات المغربية-الأوروبية تحتاج إلى نموذج جديد من الشراكة، وإعادة التوازن للتوقعات على كلا الجانبين، وتعزيز النمو الديناميكي والشامل والإنتاجي الذي يقلل من نقاط الضعف المغربية ويعزز الترابط الاقتصادي.

التغييرات الاستراتيجية الجارية تفتح آفاقا جديدة محفوفة بالشكوك والفرص للعلاقات المغربية- الأوروبية وللبحر الأبيض المتوسط ككل. ويبدو أن الأجندة الدبلوماسية ستكون مزدحمة. إن عملية التكيف لا تخلو من المعوقات، ولكنها أصبحت ضرورية بسبب التحولات الاستراتيجية الوطنية والمتعددة الأطراف. إن المخاطر التي تفرضها الخيارات الحالية والمستقبلية تدعو إلى التفكير المشترك في أوجه التقارب والتكامل التي يحتاجها البحر الأبيض المتوسط للتغلب على التحديات الحالية. العلاقات المغربية- الأوروبية تحتاج إلى نموذج جديد من الشراكة، وإعادة التوازن للتوقعات على كلا الجانبين، وتعزيز النمو الديناميكي والشامل والإنتاجي الذي يقلل من نقاط الضعف المغربية ويعزز الترابط الاقتصادي.

الحواشي الختامية

1. جي. أرنال، إي. فيز، أ. غونزاليس-أغوتي، م. أوتيرو إغليسياس، جي. تاماميس، ف. ستاينبرغ النموذج الاقتصادي الأوروبي في مواجهة عودة الجغرافيا السياسية: التشخيص ومقترحات الإصلاح. تقرير 33 | مارس (آذار) 2024، معهد إلكانو الملكي.
2. كوت، جي.، التأثير الخارجي لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، في: آري رايش، وهانز دبليو. ميكليتس (محرران)، تأثير محكمة العدل الأوروبية على الدول المجاورة. مطبعة جامعة أكسفورد، 2020، 16-37.
3. حمزة مجاهد. إعادة تشغيل الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أطروحة بحث، HEC - باريس، جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.
4. رشيد الحديقي، أفريقيا الأطلسية: الولايات المتحدة، أوروبا، الصين، روسيا...التأثيرات بالهندسة المتغيرة. نظرة من الجنوب، تقرير عن منافسة القوى العظمى في المحيط الأطلسي، المركز الأطلسي، وزارة الدفاع الوطني، البرتغال، نوفمبر (تشرين الثاني) 2023.
5. ملف التجارة الخارجية للمغرب، https://www.tresor.economie.gouv.fr/Pays/MA/profil-du-commerce-exterieur-du-maroc (تم استرجاعه في 20 مارس/ آذار 2024).
6. تهدف هذه المبادرة، التي أطلقها الملك محمد السادس في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، إلى تعزيز دخول دول الساحل إلى المحيط الأطلسي عبر الموانئ المغربية.